



كارن أبو الخير

مستشار الشؤون الدولية بمركز  
المستقبل للأبحاث والدراسات  
المتقدمة - أبوظبي

## المعضلة الثلاثية: مخاطر متزامنة تهدد تماسك النظام العالمي

بنظام "بريتون وودز"، والذي اعتمد أسس النظام الرأسمالي كما طبق في الغرب. وتبوءت الدول الأوروبية واليابان مكانة متميزة في هذا النظام لما حققته من قوة اقتصادية، على الرغم من أنها لم تكن تمتلك قدرات عسكرية ملموسة، حيث حقق لها التحالف مع القوة العسكرية الكبرى، الولايات المتحدة، ما تحتاجه من حماية، من دون تحمل التكاليف.

كان هذا التحالف في مصلحة الولايات المتحدة أيضاً، التي وإن ظلت تحتل مركز أكبر اقتصاد عالمي، لم يكن بوسعها منع صعود القوى الاقتصادية الأخرى، فلجأت إلى احتوائها في هذا التحالف، لتضمن أنها ستساندنها ولن تتنازعها على الساحة العالمية<sup>(1)</sup>. وانضمت القوى الغربية معاً في دفع ومأسسة حرية حركة التجارة ورأس المال والعملية، فيما عرف بالعملة الاقتصادية، والتي مكنتها من فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، وحماية الحقوق الفكرية لمنتجاتها بشكل يكرس لاستمرارها في احتلال صدارة النظام العالمي، اقتصادياً وسياسياً.

لكن موازين القوى تغيرت بعد عدة عقود من العمولة، حيث ظهرت اقتصادات صاعدة تهدد الهيمنة الغربية، وعلى رأسها الصين، التي باتت الولايات المتحدة تنظر إليها كخصم استراتيجي يسعى لتقويض مكانتها وإزاحتها من على قمة النظام الدولي. وعلى عكس الدول الأوروبية واليابان التي استطاعت الولايات المتحدة احتواء صعودهم، فإن الصين لها قيم مختلفة ونموذج انتاجي وتنموي مختلف، يتناقض في كثير من أبعاده مع النموذج الغربي.

سادت في الخمسينيات من القرن الماضي مقولة مفادها "ما هو في مصلحة شركة جنرال موتورز هو في مصلحة الولايات المتحدة، والعكس صحيح أيضاً". وقد كان ذلك متنسقاً مع حالة النظام الدولي في ذلك الوقت، نظراً لقيامه على "الدول القومية" و"اقتصادات قومية"، ترتبط قوتها بالموارد والقدرات المتاحة لكل دولة. لكن ما عرف بحركة العولمة، التي قامت على تحرير التجارة وحركة رأس المال، فككت الحسابات التقليدية للقوة الاقتصادية، وقوضت الصيغ السياسية السائدة على الصعيد الداخلي، وتوازانات القوة في النظام الدولي. هذه التقلبات السياسية والمنافسات الاستراتيجية أصبحت تهدد تماسك واستمرارية نموذج العولمة نفسه.

### أولاً: العولمة والهيمنة الغربية

تمتعت الولايات المتحدة بالصدارة على الساحة الدولية إلى حد كبير لأنها خرجت من الحرب العالمية الثانية بقاعدة اقتصادية قوية بينما دمرت القواعد الإنتاجية لكل الدول الأخرى التي انخرطت في هذا النزاع. ولهذا، سيطرت منتجات الشركات الأمريكية على الأسواق العالمية من دون منافس، وعزز ذلك من الهيمنة الأمريكية سياسياً وعسكرياً.

ومع تصاعد القوة الاقتصادية للدول الصناعية، في أوروبا الغربية واليابان، انضمت هذه الدول إلى الولايات المتحدة في منظومة تحالف، وقادت عملية تأسيس ما يعرف بالنظام الليبرالي الدولي، والذي عرف على الصعيد الاقتصادي

الساحة العالمية، وهو هدف أساسي لإدارة ترامب. فالتطور التكنولوجي في مجال الأسلحة، خاصة النووية، جعل أي مواجهة عسكرية بين القوى الكبرى أو حتى مع قوى أصغر لديها إمكانيات نووية، عملية محفوفة بالمخاطر، كما أن الناخب الأمريكي ليس لديه استعداد لتحمل تكلفة مواجهات جديدة بينما أحواله الاقتصادية ليست على ما يرام.

وفي المقابل فإن الأدوات الاقتصادية التي لجأت إليها، مثل فرض العقوبات التعريفات الجمركية على الواردات، واستخدام الوضع الخاص للدولار في المنظومة المصرفية الدولية، والضغط على الشركات الأمريكية والحلفاء لدعمها في هذا الصدد، تمثل تهديداً حقيقياً للمنظومة التي تحكم الاقتصاد الدولي وتدعم حرية الحركة فيه. وهي كفيلة بتشجيع دول أخرى على استخدام الأسلحة نفسها، مما قد يؤدي إلى تفكك وحدته وتكامله<sup>(5)</sup>.

### ثانياً: تناقضات العولمة الاقتصادية

يرى بعض المحللين أن نظام العولمة الاقتصادية غير قابل للاستدامة بسبب تناقضات هيكلية بين الأسس التي قام عليها، ومن أبرزهم أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة هارفارد داني رودريك، الذي ابتكر مقاربة "المعضلة ثلاثية الأبعاد" في وصف هذه الظاهرة<sup>(6)</sup>. ويشير رودريك إلى أن النظام الاقتصادي العالمي يقوم على ثلاثة أضلاع من الصعب أن تجتمع وتحقق في الوقت نفسه. أول هذه الأضلاع هو منظومة الحوكمة العالمية، أي المؤسسات والقواعد التي حكمت تفاعلات الاقتصاد الدولي في العقود الأخيرة.

وبالرجوع إلى الفلسفة النيوليبرالية التي جسدها هذه المؤسسات والقواعد، نجد أن الهدف الأساسي منها كان حماية رأس المال، والملكية الخاصة من تبعات ظهور الدول القومية وتيار التأميم الساعي لسيطرة الدولة القومية على مواردها ونشاطها الاقتصادي.

وروج منظرو العولمة الاقتصادية في المؤسسات الدولية أولاً لمفهوم ترابط الاقتصادات وتأثيرها المتبادل على المستوى العالمي، وأن وحدة الدراسة والفهم يجب أن تكون "الاقتصاد العالمي" وليس الاقتصاد القومي، ثم دعموا إنشاء مؤسسة "الجات" التي شجعت الدول على إلغاء التعريفات الجمركية لتعزيز حركة التجارة البينية، وخرجت إلى الوجود منظمة التجارة العالمية التي نظمت قواعد التعامل الاقتصادي ليس فقط "بين" الدول، لكن "داخل" الدول أيضاً، برفضها شروط أو قواعد كان على الدول تطبيقها للحصول على امتيازات الانضمام للمنظمة. وكانت الفكرة الأساسية هي عزل القواعد المنظمة للاقتصاد العالمي عن ضغوط وتقلبات السياسة الداخلية<sup>(7)</sup>.

لكن منظومة الحوكمة الاقتصادية تصطدم بشكل مباشر مع الضلع الثاني للاقتصاد العالمي، بحسب رودريك، وهو الدولة القومية وسيادتها<sup>(8)</sup>. فعلى الرغم من كل ما يُقال عن تكامل الاقتصاد العالمي، ما زالت الدولة القومية هي الوحدة

وعلى الرغم من استفادة الصين من تسهيلات العولمة كافة، فهي لم تعتمد مقاربة حرية السوق، بل إن الدولة تحكم قبضتها بشكل واضح عليه، سواء من خلال القوانين والقواعد التي تضعها، أو عبر مشاركتها المباشرة في النشاط الاقتصادي من خلال الشركات المملوكة للدولة. وعلى الرغم من وعودها المتكررة بفتح سوقها أمام الشركات الأجنبية، فما زالت تقيّد دخول هذه الشركات في أنشطة معينة، وتفرض شروط قاسية تتعلق بنقل التكنولوجيا على الشركات التي تسمح لها بالعمل على أراضيها<sup>(2)</sup>.

ويعكس وضع الشركات الكبرى في كل من الولايات المتحدة والصين الفرق في علاقة الدولة بالاقتصاد في البلدين. فبينما تدعم قوة الشركات الصينية بشكل مباشر أو غير مباشر الدولة الصينية، فلم يعد هذا صحيحاً بشكل كامل فيما يتعلق بالمنظومة الاقتصادية الأمريكية. شركات التكنولوجيا الكبرى تحديداً استطاعت حتى الآن تقادي الخضوع للضرائب، وبذلك فهي لا تثري الخزنة الأمريكية، أو خزنة الدول الأخرى التي تمارس نشاطها فيها<sup>(3)</sup>.

ويضاف إلى ذلك أن الكثير من فرص العمل التي توفرها هذه الشركات تقع خارج الحدود، وهي بالتالي لا تلبي احتياجات الناخب الأمريكي ولا تثري القوة الشرائية للمستهلك الأمريكي، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الأمريكي القائم على الاستهلاك. وهي متاحة فقط لفئات حصلت على مستويات متقدمة من التعليم، ليس متاحاً للفئات المجتمعية التي كانت تعمل في الشركات الصناعية التقليدية، مثل جنرال موتورز.

من جانب آخر، أصبحت للشركات الأمريكية علاقات ومصالح مع دول أجنبية، ومنها الصين، لا تمر عبر بوابة الدولة، قد لا تتسق في كثير من الأحيان مع رؤية مؤسسات الدولة الأمريكية لهذه المصالح. هذه العلاقات الخارجية تتم في إطار منظومة "الحوكمة العالمية"، التي تتحكم فيها وترسي قواعد مؤسسات دولية، خارج إطار العلاقات الثنائية بين الدول في شكلها التقليدي.

ويعد المنطق الذي يوجه حركة الشركات في هذا الصدد هو منطق خفض تكلفة الإنتاج وتحقيق الأرباح وفتح الأسواق لزيادة المبيعات، لا تدعيم الهيمنة الأمريكية أو مقتضيات الأمن القومي. هذا الوضع في سبيله للتغير مع شعور الولايات المتحدة بالتهديد بسبب ظهور القوى المنافسة التي تلحق بها بسرعة، وتهدد صدارتها السياسية والاقتصادية.

وقد بدأت إدارة ترامب تضغط على الشركات الأمريكية لتقليص تعاملاتها مع الصين بدعوى حماية المصالح الأمريكية والأمن القومي، وفرض القيود فيما يتعلق بشركة هواوي نموذج واضح على ذلك<sup>(4)</sup>.

ويأتي لجوء الولايات المتحدة لأسلحة اقتصادية في المقام الأول لمواجهة خصومها نابغاً من إدراكها أن القوة العسكرية وحدها لا تمثل الحل الذي يكفل لها استمرار الصدارة على

دفعته لأن يضغط على الشركات الأمريكية لخلق فرص عمل جديدة في الداخل الأمريكي، في محاولة لإعادة فرض سيادة الدولة على النشاط الاقتصادي.

### ثالثاً: تحديات التعاون الدولي

كان حلول الذكرى الخامسة والسبعون لمؤتمر بريتون وودز، الذي عقد في يوليو 1944، مناسبة لتقييم أداء النظام الاقتصادي العالمي الذي وضع المؤتمر اللبنة الأولى له، واستعراض التحديات التي تواجهه. وقد أصدرت لجنة بريتون وودز بهذه المناسبة إصداراً يضم خمسين مقالاً لكبار الاقتصاديين، ومنهم بول فولكر، الرئيس السابق للبنك الفيدرالي الأمريكي، ونيكولاس ستيرن أستاذ الاقتصاد من مدرسة لندن للاقتصاد وغيرهم. وجدت المقالات في أداء النظام الكثير مما يجب الاحتفاء به.

فبينما تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات منذ عام 1950، فإن مستوى دخل الفرد عالمياً تضاعف أربع مرات، كما انخفض عدد الذين يعيشون على أقل من 2 دولار في اليوم حول العالم من حوالي 75% في عام 1950 إلى 10% في عام 2017، وتضاعف حجم التجارة العالمية

كان حلول الذكرى الخامسة والسبعون لمؤتمر بريتون وودز، الذي عقد في يوليو 1944، مناسبة لتقييم أداء النظام الاقتصادي العالمي الذي وضع المؤتمر اللبنة الأولى له، واستعراض التحديات التي تواجهه.

39 مرة في الفترة نفسها<sup>(11)</sup>.

لكن هناك شكوك واسعة حول قدرة الاقتصاد العالمي بنظامه الحالي في مواصلة تحقيق مثل هذه النتائج الإيجابية. وتعد معدلات النمو الضعيف التي تلازم الاقتصاد العالمي ككل، والاقتصادات الغربية بشكل خاص، منذ اندلاع الأزمة المالية في عام 2009، مؤشراً قوياً على ذلك.

وعلى الرغم من تراجع معدلات البطالة بشكل واضح في أكبر الاقتصادات الغربية، الولايات المتحدة، فإن القدرة الشرائية لقطاعات مجتمعية واسعة ما زالت ضعيفة، حيث تظهر استطلاعات الرأي أن غالبية الشعب الأمريكي يواجه مشكلة في مواجهة التزاماته المالية.

ويعكس الاتجاه إلى الاندماج أو الاستحواذ بين الشركات، بما يكرس لنموذج احتكاري من قبل شركات كبرى معدودة على النشاط الاقتصادي بمختلف أفرعه، ضعف قدرة النظام الرأسمالي الحالي على توليد الأرباح. فمن المفترض أن حرية السوق تقوم على المنافسة، التي هي في صالح المستهلك، لكن الشركات الكبرى تقاوم في الواقع ظهور منافسين، وتعتمد إلى الاستحواذ عليهم، حتى تحافظ على هامشها الكبير من الربح، وذلك على حساب المجتمع.

ونتيجة لهذا الوضع، اتسعت الهوة بشكل واضح بين الفئة الصغيرة المستفيدة من النموذج الاقتصادي الحالي وباقي فئات المجتمع، التي فقدت الثقة في قدرة هذا النموذج على تحقيق ما يكفي من الفوائد ليلبي احتياجاتها، وفي توفير فرصة عادلة للأجيال الجديدة لارتقاء السلم الاجتماعي

الأساسية للنظام الدولي. وهي التي تؤسس البنية التحتية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي أصلاً، لكن منظومة الحوكمة العالمية حدت من سيطرتها وقدرتها على التحكم في مواردها وفي خروج الأموال منها. وبينما أطلقت عملية العولمة عقلاً حركة رأس المال، حيث ازدهرت الشركات، إلا أنها قوضت الأسس الاقتصادية للدولة، حيث فقدت القدرة على فرض الضرائب أو التعريفات الجمركية بما يدعم ميزانياتها أو يحقق أهدافها داخلياً أو خارجياً.

أما الضلع الثالث الذي قام عليه النظام العالمي، فهو الديمقراطية السياسية<sup>(9)</sup>. وقد عملت الدول الغربية على نشرها كصنو للليبرالية الاقتصادية، اعتقاداً أن ذلك يمثل ضماناً للسلم العالمي، حيث إن الدول التي تتشارك في المصالح الاقتصادية والقيم السياسية لا تلجأ للحروب<sup>(10)</sup>. لكن تفاعلات العولمة جعلت من العملية الديمقراطية

عامل "مقوض" للتعاون العالمي وليس داعماً له. فمن ناحية، من المفترض أن يعطي النظام الديمقراطي الناخبين السلطة على القرارات المؤثرة على حياتهم، من خلال رقابتهم على حكومات ومؤسسات تشريعية منتخبة. لكن المؤسسات التي حكمت عملية العولمة الاقتصادية

ووضعت قواعدها لم تكن منتخبة، بل كانت مؤسسات "فوق قومية"، معزولة عمداً عن تفاعلات السياسة الداخلية.

وعندما بدأت الآثار السلبية للعولمة في الظهور، كان من الطبيعي أن تنور الفئات المتضررة على هذه المنظومة، وعلى قياداتها السياسية الوطنية التي وافقت عليها وكرست لاستمرارها.

وكان هذا بالفعل ما حدث، ففي أوروبا، تصاعد الغضب الشعبي ضد مؤسسات الاتحاد الأوروبي، التي هي أيضاً "فوق قومية"، وسياساتها، ما انعكس في هزائم انتخابية متوالية للأحزاب التي دعمت عملية الاندماج الأوروبي. كما تعرض مبدأ حرية حركة الأفراد، أحد الحريات الأساسية للاتحاد الأوروبي، لهجوم شديد في إطار رؤية أن الوافدين يزاحمون أبناء البلد "الأصليين" في الحصول على الوظائف المتاحة وعلى الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدمها الدولة. وقد جاء التصويت البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي انتصاراً لمبدأ "استعادة السيادة" على الحدود ومن يعبرها.

وفي الولايات المتحدة، أدى نقل الكثير من الصناعات الأمريكية خارج البلاد إلى انهيار مجتمعات محلية، بحيث حلت البطالة وإدمان المسكنات المعروفة باسم "الأوبويدز" مكان الازدهار الاقتصادي، وتداعت البنية التحتية الأمريكية مع تراجع دخل المحليات من الضرائب التي كانت تولدها هذه الشركات. وقد كان الغضب الذي ساد هذه المجتمعات هو القوة الدافعة التي صعقت بترامب إلى سدة الحكم، والتي

نموذجاً جذاباً للدول النامية في مختلف أنحاء العالم، خاصة أنه يستند إلى البرجماتية والمصلحة المشتركة في ترويجه، ولا يتطرق إلى ضرورة اعتناق قيم سياسية معينة. ويدل مشروع الحزام والطريق على جدية الصين في نشر هذا النموذج، وتشكيل العلاقات والتحالفات التي تدعم صعودها كدولة كبرى.

ويذهب بعض المحللين إلى أن شركات التكنولوجيا العملاقة تطرح أيضاً الآن رؤية مختلفة لتنظيم التفاعلات الاقتصادية العالمية<sup>(14)</sup>. ولا شك في أن هذه الشركات أصبحت فاعل رئيسي على الساحة العالمية، وتطمح في أن تلعب أدواراً كانت تقوم بها من قبل مؤسسات دولية أو حكومات. فقد طرحت بعضها رؤى جديدة عن كيفية حوكمة الإنترنت. كما دخل فيس بوك مجالات كان حكراً على الحكومات من قبل بإعلان النية ل طرح عملة رقمية عالمية.

من جانب آخر، يرى بعض المحللين أن الخطر قائم في أن ينقسم الاقتصاد العالمي إلى مناطق نفوذ، تحيط بالقوى الاقتصادية الكبرى، التي تتمثل في الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. وفي إطار التنافس وتراجع مناخ الانفتاح والتعاون الدولي، ستسعى كل من هذه القوى إلى حماية مصالحها الاقتصادية من خلال إجراء اتفاقيات تجارية مع الدول الأصغر والأضعف المحيطة بها.

وتمنح الاتفاقيات القوى الكبرى معاملة تفضيلية في ترويج سلعها أو الحصول على المواد الأولية، كما تمنع في الوقت نفسه القوى المنافسة من تحقيق وجود اقتصادي في دائرة نفوذها. وبينما تبدو هذه منافسة اقتصادية في الأساس، فإن مخاطر انزلاقها إلى مواجهات عسكرية تصبح كبيرة، عندما تشعر هذه القوى بأن إقصاءها من مناطق معينة يهدد مصالحها<sup>(15)</sup>. ولهذا السبب، يدفع جل المحللون بأهمية الحفاظ على التداخل الاقتصادي الحالي كأحد أفضل الدفاعات عن السلم العالمي.

والاقتصادي، وتحقيق حياة أفضل. وتعكس البيانات الاقتصادية اتساع هذه الهوة، حيث تظهر أن فئة لا يتجاوز حجمها 0.1% من الشعب الأمريكي تتحكم فيما يقرب من خمس ثروة البلاد، أو ما يساوي ما يمتلكه 90% من الشعب الأمريكي<sup>(12)</sup>.

في هذا الإطار، تصاعدت الأصوات المنادية بفرض ضريبة على الثروة، وعلى شركات التكنولوجيا الكبرى التي لا تساهم في دعم الاقتصاد القومي. وربما يمثل تصاعد مطالبات كبار المستفيدين من هذا النظام أنفسهم بضرورة أخذ المبادرة لمواجهة هذا الوضع أبلغ دليل على إحساسهم بأن النظام الحالي غير قابل للاستمرار.

وكانت آخر مبادرة من هذا النوع الخطاب المفتوح الذي وقعه 18 من كبار الأغنياء الأمريكيين في يونيو 2019، والذي ينادون فيه بفرض ضرائب على ثروات "فئة 0.1%" في الولايات المتحدة. تضمنت قائمة الموقعين جورج سوروس وكريس هيو، أحد مؤسسي شركة فيس بوك. يقول الخطاب "إن على الولايات المتحدة مسؤولية أخلاقية واقتصادية لفرض ضريبة على ثرواتها، والتي من الممكن أن تساهم في مواجهة تداعيات الأزمة المناخية، وتحسين الأحوال الاقتصادية والخدمات الصحية، وتوفير فرص أكثر عدالة"<sup>(13)</sup>.

## رابعاً: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي

لا شك أن النظام الذي حكم تفاعلات الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة يواجه تحديات متعددة، تطرح تساؤلات حول إمكانية استمراره بلا تغيير، خاصة في ظل حالة من تعددية البدائل المطروحة على الساحة. فكما عرف العالم "توافق واشنطن" الذي ساد في العقود الماضية أصبح هناك الآن نموذج بديل، هو نموذج التنمية الصيني، الذي أثبت كفاءته في انتشال ملايين البشر من براثن الفقر، وفي الصعود بدولة فقيرة ونامية إلى قمة الاقتصاد العالمي، ما يجعله

1- Immanuel Wallerstein, "China and the World System since 1945", *Social Science Research Council*, December 5, 2013, accessible at: <https://bit.ly/2YYQlX4>

2- *Ibid.*,

3- Jim Tankersley, "Nations look to Tax Tech Firms", *The New York Times*, July 12, 2019, accessible at: <https://www.nytimes.com/2019/07/12/business/economy/tech-company-taxes.html>?

4- *Ibid.*,

5- William Alan Reinsch, "Throwing Globalization under the Container Ship?", *Center for Strategic and International Studies*, July 15, 2019, accessible at: <https://www.csis.org/analysis/throwing-globalization-under-container-ship>

6- Dani Rodrik, "The Inescapable Trilemma of the World Economy", *Dani Rodrik's website*, June 27, 2007, accessible at: <https://rodrik.typepad.com/dani-rodriks-weblog/2007/06/the-inescapable.html>

7- Stephen Wertheim, A World Safe for Capital. How Neo-liberalism Shaped the International System. *Foreign Affairs*, May 4, 2019, accessible at: <https://www.foreignaffairs.com/reviews/review-essay/2019-04-16/world-safe-capital>

8-Dani Rodrik, *op.cit.*,

9- *Ibid.*,

10- Paul Pillar, "Why Human Rights Matter", *Loblog*, July 16, 2019, accessible at: <https://loblog.com/why-human-rights-matter>

11- Martin Wolf, "Bretton Woods at 75: The Threat to Global Cooperation", *The Financial Times*, July 10, 2019, accessible at: <https://www.ft.com/content/e82a1f48-a185-11e9-a282-2df48f366f7d>

12- Alice Ross, Group of Ultra Rich Americans Calls for Wealth Tax, *Financial Times*, June 24, 2019, accessible at: <https://www.ft.com/content/2d643444-9692-11e9-8cfb-30c211dcd229>

13- *Ibid.*,

14- Rana Foroohar, "The Fracturing of the Global Economic Consensus", *The Financial Times*, July 7, 2019, accessible at: <https://www.ft.com/content/7fc362e-9e73-11e9-b8ce-8b459ed04726>

15- *Ibid.*,